

البَابُ الثَّانِي
حياتنا الجامعية



حياتنا الجامعية

أساسها بحث حر طليق، ودرس متعمق متخصص، يفتح أبوابه للعلاقات الثقافية على اختلافها، يأخذ عنها، ويضيف إليها ما يضيف، ولنا حياة جامعية قديمة مثلها الأزهر فيما يزيد على عشرة قرون، وقد أنشئت على غرار جامعات أخرى، كالسربون في فرنسا، وإكسفورد في إنجلترا. وازدهر البحث الجامعي في الأزهر، يوم أن ازدهرت الحضارة الإسلامية وكانت رائدة، ثم توقف السير عدة قرون، أغلق الأزهر فيها الباب على نفسه، ووقف عند تراث الماضي، ولم يتابع النهضة العلمية الحديثة.

وكان لا بد من التطوير، وقد أشرنا إلى ذلك في فصول سابقة، وخطا محمد على الخطوة الأولى في أوائل القرن الماضي، وأنشأ «مدرسة الطب»، ومدرسة «المهندسخانة». على غرار المدارس العلمية الحديثة، وأسست بعدها في الربع الأخير من القرن الماضي معاهد عالية أخرى، كمدرسة «دار العلوم» ومدرسة «المعلمين العليا» ومدرسة «الحقوق» إلا أن هذه كلها كانت مدارس مهنية لم تتسم بسمات الدرس الجامعي الطليق، فتحت أعينها حقاً على الفكر العربي، ولكنها لم تهدف إلى بحث عميق، ودرس متخصص، يمكن أن يؤدي إلى إضافات علمية جديدة.

وفي أوائل القرن العشرين، شئنا أن نضع اللبنة الأولى في بنيان التعليم الجامعي الحديث، فأنشأنا «الجامعة المصرية القديمة» التي أردنا أن نربط فيها الحاضر بالماضي، وأن نتهدى بهدى كبار بعض العلماء الغربيين، وكانت

ولا شك خطوة على الطريق، ومن مزاياها أنها كانت جامعة أهلية، اتبعت من رغبة الشعب، وعبرت عن ميله إلى التطوير والتجديد، وقد قصرت جهودها على ما يشبه «كلية الآداب» في جامعاتنا المعاصرة، وخرجت الرعيل الأول الذى حمل راية البحث الجامعى الحديث.

وحلت محلها في العقد الثالث من هذا القرن «جامعة فؤاد الأول» التى وسّعت نطاق البحث الجامعى، وأنشأت أربع كليات هى: «الطب» التى ورثت مدرسة الطب القديمة «والآداب»، التى ورثت الجامعة المصرية القديمة، «والحقوق» التى حلت محل «مدرسة الحقوق السلطانية» والعلوم التى حلت محل «مدرسة المعلمين العليا» وكل ذلك فى نهج علمى حديث، ورغبة أكيدة فى الإسهام فى ميدان البحث والابتكار المعاصر، ومن حسن حظ هذه الجامعة الناشئة أنه قام على أمرها رؤاد آمنوا بالرسالة الجامعية الحققة، ونهلوا من حياض العلم الحديث ما وسعهم، واستطاعوا أن يضيفوا إليها قيمًا لها وزنها، فأكدوا حيوية البحث بكل قواهم، وعززوا استقلال الجامعة ما أمكنهم، وآمنوا إيمانًا جازمًا بأن العلم لا وطن له، فاستقدموا كبار العلماء والمتخصصين، دون تقييد بجنس أو وطن، واستجاب المسئولون لطلباتهم وتوجيهاتهم، وحظيت الجامعة والجامعيون باحترام كبير. واتصلت «جامعة فؤاد الأول» بكثير من الجامعات العالمية الكبرى، وأصبحت محل تقدير ورعاية، ولم تقف عند هذه الكليات الأربع التى أشرنا إليها، بل أضافت إليها فيما بعد كليات أخرى، كالتجارة والزراعة، وحققت فى الربع الثانى من هذا القرن نجاحًا ملحوظًا، وأصبحت الجامعة الأم التى تفرعت منها جامعات أخرى قضى بها النمو السكانى والتطور الحضارى وفى مقدمتها «جامعة الإسكندرية» التى تغذت أساسًا بخريجي جامعة «القاهرة» وعولت عليهم كل التعويل، وقضت نحو عشرين عامًا فى نشأة

وتكوين، حتى استطاعت أن تؤسس مبانيها الخاصة بها، من كليات، ومعامل، ومكتبات، وأن تعد جيلاً جامعياً للاضطلاع برسالتها، وكم كانت الانتدابات في البداية حجر عثرة في طريقها والمسافة بين القاهرة والإسكندرية ليست بالقصيرة، وإذا كانت عاصمتنا الأولى قد اعتدت بجامعة فإن العاصمة الثانية تباهى هي الأخرى بجامعة تحمل اسمها، وتأمل ألا تنقطع الصلة بين الجامعتين، وأن تعقد بينهما علاقات متلاحمة، ولا أشك في أنها يتعاملان الآن معاملة الند للند، ودعت الحاجة إلى أن تنشأ في القاهرة جامعة أخرى، لكي تخفف الضغط على الجامعة الأم، وقد تحقق قدر من التنافس والتعاون المجدى والمحمود بين «جامعة القاهرة» و «جامعة عين شمس» ولعل هذا التنافس هو الذى دفع الجامعة الثانية إلى أن تأخذ بشيء من الحيلة والدقة في اختيار طلابها، وأن تحاول الابتكار والتجديد، ودون أن ندخل في مقارنة بين هاتين الجامعتين، نستطيع أن نقرر أن في وجودها معاً خيراً وبركة.

وكان لا بد لصعيد مصر أن يطالب بجامعة خاصة، وقد أجيّب إلى رغبته، وقضت جامعة أسيوط نحو خمس عشرة سنة في البناء والتكوين، وأصبحت اليوم بدورها جامعة مستقلة في كلياتها ومعاهدها، ومكتباتها ومعاملها.

وليتنا وقفنا عند هذه الجامعات الأربع زمنًا، واكتفينا بإنشاء فروع مكملتها لسد الحاجة ومواجهة متطلبات النمو السكانى والحضارى، وبذا نمنح أنفسنا وقتاً كافياً لدرس مشكلة التعليم الجامعى ورسم تخطيط دقيق محكم له، ولكن السياسة والنزعة الإقليمية أقحمتنا أنفسها في ميدان ما كان أغناه عنها، وفوجئنا بإنشاء ثمان جامعات إقليمية، لم نفكر في جد أن نواجهها ولا كيف نعولها، وليست الجامعة مجرد اسم أو إدارة خاصة، بل أنها تتطلب أبنية ومعاهد، وأجهزة وأدوات، وتقوم قبل كل هذا على الأستاذ

الجدير بالدرس الجامعي، وإلا أصبحت أسماء بلا مسميات، وماذا كان يضيرنا لو اكتفينا بإنشاء فروع لبعض كليات جامعة أسيوط مثلا في الجنوب، أو جامعة الإسكندرية في الشمال وتركنا هذه الفروع تنمو نموها الطبيعي على مر الزمن، فتصبح كليات مستقلة لها نظمها وقواعدها؟ وبوجه خاص. من المجازفة أن ننشئ كلية عملية دون أن نُعد لها كل ما هي في حاجة إليه، ونلاحظ جميعاً أن أقساماً كثيرة في كلياتنا لا تستكمل كادرها الجامعي وآسف أن يكون من بينها ما يعول على المعيد والمدرس المساعد أكثر من تعويله على المدرس والأستاذ، وكنا نتفكك منذ ثلاثين عاماً بعبارة شاعت وهي «الأستاذ تاكسى» ويراد بها تردد الأستاذ بين جامعتي القاهرة وعين شمس بواسطة التاكسي فهل في وسعنا اليوم أن نتحدث عن «الأستاذ طيارة» لكي يقطع المسافة بين الإسكندرية وأسيوط؟ حقا لقد اضطرت باريس في السنوات الأخيرة أن تضيف إلى السربون القديمة نحو اثنتي عشرة سربوناً جديدة، لكي تفسح المجال للطلاب والدارسين، وتخفف الضغط عن المعهد القديم، وها نحن أولاء نضيف إلى جامعتي «القاهرة» وعين شمس جامعة ثالثة هي «جامعة الأزهر» لها تخصصاتها وكلياتها. ثم اضطرنا أخيراً إلى إنشاء جامعة رابعة هي «جامعة حلوان» وقيمة كل جامعة بمن تكون وتُخرج، وما تنتهي إليه من بحث ودرس. وإذا كانت قد طغت علينا فكرة الكم في التعليم العام فإننا لا نقرها بحال في التعليم العالي والمتخصص.

وإصطدم التعليم الجامعي بمشكلة أخرى، هي اصطلاح كثيرين من شيوخ الجامعيين بالتدريس في الجامعات والمعاهد العربية والإفريقية، وتلك رسالة ما أجددنا أن نضطلع بها، ولكن لم نخطط لها التخطيط الملائم، ولم نفكر في معاهدنا بقدر ما نبذله من جهد في المعاهد الأخرى فانقطعت

السلسلة في دراسات وتخصصات مختلفة، وأصبحت بعض الكليات في الجامعات العربية أغنى بكبار رجائنا العلميين من كلياتنا المصرية، وحرم هؤلاء الشيوخ في الغالب من مكنتهم، فلم تتح لهم فرصة الدرس الهادئ والبحث العميق، وبُعِدَت الشُّقَّة بين هؤلاء الشيوخ وبين تلاميذهم الذين تركوهم في مصر، ويحس الجامعيون بذلك الفراغ الموجود في كلياتنا من نقص الأستاذ والأستاذ المساعد والتعويل بخاصة على المعيد والمدرس المساعد، ولجلال الشيوخ ورعايتهم أثر كبير في تكوين الأجيال الصاعدة، وهذه خسارة أحسنا بها إحساساً واضحاً في الربع قرن الأخير.

ولا سبيل لأحد أن يقول اليوم بإلغاء جامعة تحمل اسم عاصمة من عواصمنا في الشمال أو الجنوب، ولكن الذي نملك الدعوة إليه هو أن نصرف النظر بتأناً عن إنشاء آية جامعة جديدة قبل مضي ربع قرن على الأقل، وعلينا - فوق هذا - أن نترث تراثاً تاماً في تكوين ما سميناه جامعات بدون مسميات، ومن العبث أن يعد إنشاء جامعة كإنشاء مدرسة ابتدائية أو ثانوية، والكليات العملية هي عقدة العقد ومشكلة المشاكل، فهل نحن في حاجة الآن فعلاً إلى قيام خمس عشرة كلية للطب في القطر جميعه؟ وهل في وسعنا أن نؤدى ذلك على وجهه في بضع سنوات؟ وما مصير هؤلاء الخريجين؟ ولست في حاجة أن أقول: إن الأقطار الشقيقة بدأت منذ زمن في استكمال ما يسد حاجتها حالياً، وباب التدب والإعارة لن يبقى فسيحاً طويلاً، وبدأت بوادره تؤذن فعلاً بأنه يضيف عاماً بعد عام، وفي كلمة واحدة أستطيع أن أقول: إن سياسة التعليم العالى في حاجة ماسة إلى إعادة نظر ورسم جديدين، ومن حسن الحظ أن الهيئات النيابية في مجلس الشعب والشورى بدأت تثير هذه المشكلة، وأبدت على التعليم العالى الجامعى ما أبدت من ملاحظات، والموقف يتطلب دون شك

تكوين لجان متخصصة، تدرس المشكلة في عمومها، لكي تكشف عن جوانب النقص، وترسم وسائل العلاج والدواء.

وتواجه وزارة التعليم اليوم هذه المشكلة الكبرى مواجهة مباشرة، وأملنا كبير في أن ترسم للتعليم الجامعي سياسة ثابتة مستقرة تتأق ما وسعها في تنفيذ ما تقترحه من خطط ومشروعات. وما أغنانا عن إسراف في الاساء والمسميات، والمهم أن نحقق وسائل والأدوات التي تفتح أمامنا أبواب البحث الدقيق العميق الذي نستطيع أن نباهى به في مجال الفكر العالمى.

* * *

كلية الآداب

عدت من بعثتي عام خمسة وثلاثين، بعد أن قضيت فيها خمس سنوات بعيداً عن الأهل والوطن، ولم يكن يصلني إلا بعض الصحف المتقطعة، والمحظايات المتبادلة، وعرض على أن أعود إلى الوطن مرة أثناء البعثة، فأثرت أن أتم الرحلة حتى النهاية، ووقفت نفسى طوال هذه المدة على البحث والدرس، ويوم أن عدت إلى الوطن لم يكن لى هدف سواهما، ولم أتردد فى أن أقبل ما عرض على السيد وزير المعارف حينذاك من التدريس فى كلية الآداب، لأنى أملت أن أجد فيها الجو الذى وجدته فى (السربون) وأن أساهم فى ايجاد هذا الجو وتكوينه.

وكان لا بد لى أن أزور أستاذ الجيل، ورئيس الجامعة حينذاك، وهو المرحوم أحمد لطفى السيد، فلقيته لأول مرة وكأنى كنت أعرفه قبل ذلك بسنين، ولقاءات لطفى السيد محببة لى كان من سعدوا بها، رَحَّب لى، وأبى إلا أن أشرب القهوة، وشاء أن أصحابها بسيجارة قدمها لى فاعتذرت عنها، وقال لى: «لقد ذكرتنى بزيارتى لجمال الدين الأفغانى فى «إستانبول»، فقد سعيت إليه لكى أتلمذ عليه، وحرص فى مقابلتى على أن يقدم لى هو الآخر سيجارة، فاعتذرت كما صنعت أنت الآن، ولكنه قال لى: دَخْن ودَخْن دائماً، والذى حدث أنى استمررت أدخُن. «وكان لقائى بلطفى السيد فاتحة لصلة لم تنقطع، إن فى الجامعة أو خارجها، إلى أن لقي ربه. ولم تكن كلية الآداب غريبة على؛ لأنها كانت عامرة بعدد من الأساتذة

والأصدقاء الذين عرفتهم من قبل، وعلى رأسهم طه حسين، ومصطفى عبد الرازق، وأحمد أمين، وأمين الخولى، وعبدالوهاب عزام. ومن حسن حظ هذه الكلية أنه كان على رأسها «طه حسين» وهو جامعي قديم، يُقدر التقاليد الجامعية، ويحرص على تثبيتها، ومن أخص ما عنى به أمور ثلاثة: أولها: الأخذ بمبدأ التعاون الثقافي العالمي، فالعلم لا وطن له، والعلماء يجب أن يتعاونوا ويتضافروا، بصرف النظر عن جنسياتهم وأوطانهم، ففتح الباب ما وسعه للأساتذة الزائرين والدائمين كيفما كانت جنسياتهم، وكان فيها - إلى جانب الأساتذة المصريين - أساتذة من بلاد مختلفة بين عربية وأجنبية، وبخاصة في الأقسام التي تتطلب عوناً خارجياً، كأقسام اللغات الأجنبية، من فرنسية، وإنجليزية. فكان التدريس في هذه الأقسام على أيدي أساتذة من أبناء هذه اللغات نفسها، الذين يعرفون كيف يقدمونها لطلابهم.

وقد قامت هذه الكلية على عدة أقسام، ففيها أقسام للغات، على رأسها قسم اللغة العربية، وإلى جانبه «قسم اللغة الإنجليزية» و«قسم اللغة الفرنسية». وإلى جانب أقسام اللغات، قامت فيها أقسام أخرى للعلوم الإنسانية، فكان فيها قسم للتاريخ وآخر للجغرافيا، وثالث للفلسفة والاجتماع وعلم النفس، وما كان أشبه هذه الأقسام بنظائرها في كليات الآداب في البلاد التي استكملت هيئات التدريس على مختلف مراتبها، فقام قسم اللغة الإنجليزية مثلاً في البداية على أساتذة أختبروا من بين كبار الأساتذة الإنجليز، وكان قسم اللغة الفرنسية يجمع بين الفرنسي والبلجيكي، ولم يكن حظ قسم الفلسفة بأقل من أقسام أخرى، في من دُعى إليه من كبار الأساتذة الأجانب، إنجليز أو فرنسيين، وأشهد أني لم أشعر بغربة في هذا الجو الجديد الذي يكاد يلتقي في مناهجه ورجاله مع

ما ألفت في السربون، أو في جامعات أوربية أخرى.

وكان من حظي أن أصبحت عضواً في هيئة التدريس بقسم الفلسفة، فعملت إلى جانب يوسف كرم مؤرخ الفلسفة، وأبو العلا عفيفي أستاذ المنطق، ومصطفى عبد الرازق أستاذ الفلسفة الإسلامية، وإلى جانب هؤلاء أجانب بين فرنسيين وبريطانيين، فنعمت زمناً بصحبة أستاذ سابق لي هو الأستاذ أندريه لالاند كما نعمت بصحبة زملاء آخرين، جو كله صفاء وعطاء وحب وتقدير، واستطاع أن يكون أجيالاً كان لها شأنها في البحث والدرس الفلسفي منذ العقد الرابع إلى اليوم، ويسعدني أنه كان من بين تلاميذي من أصبح من شيوخ الفلاسفة أمثال: محمد عثمان نجاتي، وعبد الرحمن بدوي الذي ملأ الشرق والغرب بكتابات ومؤلفاته.

ثانياً: بإرسال بعوث من المصريين لاستكمال دراستهم وتخصصهم شرقاً وغرباً، فبعث من بعث إلى فرنسا، كما بعث إلى ألمانيا وإنجلترا وإيطاليا، وحظيت الكلية بدفعات كبيرة منهم، أصبحوا أساتذة المستقبل. ولا أظن أن كلية أخرى توسعت في هذا توسع «طه حسين» في كلية الآداب، وهي سياسة حكيمة ما أجدرنا أن نستمسك بها، وأن نمكن شبابنا من الإقامة زمناً في تلك البيئات الأوربية والأمريكية، لكي ينهل من حياضها، ويفيد من تجاربها، ويربّي على منهج البحث والتجربة الدقيقة.

وعنى ثالثاً: عناية خاصة بالدراسات الكلاسيكية، وله فيها تجربة شخصية ورأى أن الدرس المتعمق يستلزم إلماً ببعض اللغات القديمة؛ كال يونانية واللاتينية، فحرص على أن تُعنى أقسام في كلية الآداب بهاتين اللغتين، كما ربط اللغات الشرقية القديمة، كالسريانية والعبرية بقسم اللغة العربية، وأشهد أنه كان في هذه الأقسام حياة، وكان لها صدى ملحوظ، وكم كان ينبغي أن تسير في طريقها إلى النهاية، ونأسف لأننا نسينا هذا أو

تتأسسها بعد مدة، وأصبحت اللغات القديمة بالنسبة لأبناء كلية الآداب تقريباً في خبر كان، ونال اللغات الشرقية ما نالها مع أنها وثيقة الصلة باللغة العربية وفقهها.

ولم يقف «طه حسين» عند الدرس الجامعي، بل اتجه نحو طُلاب الجامعة أنفسهم، وطريقة تكوينهم، ولاحظ بحق أن برامج الدراسة في مراحل التعليم العام - وبخاصة في المرحلة الثانوية - لا تعد الناشئة إعداداً كافياً للدرس والبحث الجامعي، ولاحظ بالنسبة للجامعة بعامة أنه لا بد من أن يعاد النظر في سياسة التعليم العام والثانوي بوجه خاص، وسلم بذلك المرحوم «أحمد نجيب الهلالي»، وهو من رجال وزارة المعارف، قضى فيها زمناً أكسبه ما أكسبه من خبرة ودراية، ووضع تقريراً معروفاً بـ «إصلاح التعليم الثانوي» فأدخل مواد لم تكن تُدرّس فيه من قبل، وأطال مدته بعض الشيء. وسبق للجامعة نفسها أن فكرت في تكوين مدارس ثانوية خاصة بها، تشرف عليها وتتابعها، لكي يقدم لها الناشئين الذين يغفون كليتها النظرية والعملية، ومن حسن الحظ أنه لم يؤخذ بهذا الاقتراح، وسلمنا من خلق ألوان متعددة من التعليم العام، والأصل فيه أن يكون إعداداً موحداً للمواطن المصري.

وطلب «نجيب الهلالي» إلى الجامعة أن تمدّه بالأساتذة لكي يُدرّسوا المواد الجديدة التي أدخلت على التعليم الثانوي. وسعدت أن عشت في هذا الجوّ، وأسهمت في قسط منه بالنسبة لتعليم المواد الفلسفية، فأخرجت مع المرحوم «يوسف كرم» كتاباً في تاريخ الفلسفة» يتلاءم مع مرحلة الدراسة الثانوية، وأخرج زميلي المرحوم الدكتور أبو العلا عفيفي كتاباً في المنطق، والرحوم الدكتور «أحمد فؤاد الأهواني» كتاباً في «علم النفس»، وكان يقوم بتدريس المادة في المدارس الثانوية، موفداً من كلية الآداب، كما أوفد

زميل له آخر هو الدكتور «محمد توفيق الطويل». وأريد بكلية الآداب أن تشرف على امتحان الشهادة الثانوية، وأن تشترك في وضع أسئلتها، وقد أشرفت فعلاً على أوراق امتحانها.

وفي وسعي أن أقرر أنه ترتب على هذا نهضة تعليمية لا بأس بها، وكان الشباب الذي يتقدم إلى الجامعة يبعث على الأمل، ويؤذن بقدرته على متابعة السير، لا سيما وقد استطاعت الجامعة نفسها أن تقدم بعض خريجيها للتدريس في المدارس الثانوية، وطوال خمسة عشر عاماً استطاعت كلية الآداب أن تتغذى بغذاء أفضل مما كانت تغذى به من قبل، ولكن الإقبال على التعليم والرغبة الزائدة فيه لدى البنين والبنات، خرج بها عن طاقتها، فقدمت للكليات الجامعية في العقد السادس والسابع من هذا القرن طلاباً ليسوا جميعاً على المستوى الذي يتطلبه الدرس الجامعي، وملئت الفصول والمدرجات في الكليات النظرية والعملية بأعداد يعزّز تَعَهُدُها وتقذيتها بالغذاء الملّام، لاسيما ولم يوقرها التعليم العام ذخيرةً يمكن أن تستعين بها.

ومشكلة التعليم العام في جملته قائمة، ونحاول أن نعالجها فيما أخذنا به، مما يسمى «التعليم الأساسي» ونرجو أن يحقق أهدافه، ونجحنا أيضاً في أن نتجه نحو التعليم «الفتى»، ونخفف الضغط على الدرس الجامعي، لكن المدرسة الثانوية لا تزال في حاجة إلى إعادة نظر، وسبيل تقويمها العودة بالفصل إلى العدد الملّام، وهو ثلاثون تلميذاً أو ما حولها نزولاً أو صعوداً، واختيار المعلم الثانوى اختياراً يقوم على: الكفاية، والقدوة الحسنة، وحبّ العمل، والإخلاص له، وإعداد الكتب الملائمة علمياً وأدبياً، وقد شئنا أن نعالج شيئاً من ذلك علاجاً ألياً عن طريق ما سميناه «مكاتب التنسيق» وكم أود أن نعود مرة أخرى إلى اختيار شباب الناشئين لكلياتهم على حسب ميولهم واستعدادهم.

وكان لا يبد للحياة الجامعية من تقاليد ثابتة، وقد أخذ طه حسين نفسه بذلك، مستهدياً خاصة بالجامعات الفرنسية، ودعا دعوة صادقة إلى إستقلال الجامعة، الذى يحقق لها وحدها حرية اختيار هيئة التدريس على أصول جامعية سليمة، وحرية البحث الطليق الذى لا يخضع لرقابة أو توجيه، ويوفر لها الاعتمادات المالية اللازمة التى تمكنها من أداء رسالتها، وقد بذل طه حسين فى سبيل ذلك ما بذل، ولاقى ما لاقى من اضطهاد وإبعاد عن الحياة الجامعية.

عشت فى كلية الآداب ولها بضع سنين، وكنت أود ألا يعكر صفو هذه العشرة ما يباعد بينى وبينها، ومررت بتجربة أحب أن أنوه بها، وملخصها أن الأستاذ العميد شاء أن يُفْتَحَ مجال قسم الفلسفة لبعض الطلبة الأزهرين، ممن حصلوا على الشهادة الثانوية فى المعاهد الأزهرية ونالوا من الدرس الفلسفى قسطاً، ولم تكن مراجعنا العربية فى الدراسات الفلسفية، فى العقد الرابع من هذا القرن، كافية وبخاصة فيما يتصل بالفكر المعاصر، حاولت أن أحبب هؤلاء الأزهرين فى تعلم اللغة الفرنسية، ووضعت أمامهم نصوصاً سهلة بدءوا يتعلمونها، وانتهى بهم الأمر، بعد ثلاث سنوات، أن عرفوا قدرًا من اللغة الفرنسية يمكنهم من الاطلاع والقراءة، وإن بقيت لغة الحديث بالفرنسية ضعيفة لديهم. ولا أدل على نجاح هذه التجربة من أن عددًا من هؤلاء الطلاب دخل فى مسابقة أعلنتها وزارة المعارف، لإعداد مدرس اللغة الفرنسية وإرسال مجموعة من شبابتنا إلى فرنسا لتجويد لغتهم، وقد نجح غير قليل من هؤلاء الأزهرين فى تلك المسابقة، وما أن عادوا من فرنسا حتى أصبحوا قوامين على تعليم اللغة الفرنسية فى المدارس الأميرية، وقد تعلمت أنا الفرنسية فى سنهم تقريباً، والمهم أن توفر الأسباب الكافية لكل من ينشد التعلم، ولعل فى هذه

التجربة ما يهديننا إلى أن الجد والمثابرة كفيلا أن يصلا بالشباب إلى تعلم ما يرغب في تعلمه، ونحس اليوم نقصاً ملحوظاً في تعلم اللغات الأجنبية لدى خريجي المدارس الثانوية، وأصبح عالمنا لا يكتفى لمواطن مثقف أن يقف عند لغته الوطنية.

وهناك تجربة أخرى يعينى أن أنوه بها، وتتلخص في أنى حظيت في بعض فصول قسم الفلسفة بفصل يجمع بين الشباب والشابات في قسمة عادلة، وأشهد أن هذا الفصل كان من أنجح الفصول في مراحل التعليم الجامعى التى مررت بها، فقد كان التنافس بين الفتى والفتاة على أشده، ولكنه تنافس جاد صادق يعتمد على الإخاء والمحبة، والأخذ والعطاء، وكان هذا الفصل نموذجاً للسلوك الاجتماعى القويم، والتعاون الفكرى الصادق، وعلاقة طلابه بعضهم ببعض، تلاقوا فى الدرس وتلاقوا خارج الدرس، واشتركت معهم فى بعض الرحلات، فكانت مثلاً للكمال والنقاء والتعاون الصادق، وفى هذا ما يوضح أن اختلاط الشبان والشابات، إن وفق لقيادة حكيمة، أدى إلى نتائج نظمن إليها.

وقد استحدثت كلية الآداب نهجاً فى البحث والدرس يعد المنهج الجامعى المنشود، ذلك لأنها كانت تعول على أساتذة متخصصين، يعينهم أن يعرفوا الحقيقة العلمية على وجهها، بعد بحث شامل وتمحيص دقيق، ومحرضون كل الحرص على أن يوضحوا لتلاميذهم منهج البحث العلمى السليم، ويرشدوهم إلى المراجع الأصلية التى ينبغى الرجوع إليها والأخذ عنها، وأشعروهم بأن البحث العلمى المستكمل لا يقنع باللغة الوطنية وحدها، بل يلزم أن تضاف إليها لغة أجنبية أو أكثر، لكى تعالج الحقيقة العلمية فى ضوء كل ما يتصل بها من فكر ودرس، ولا يفوتنى أن أنوه بأن الدرس الجامعى، الذى كنت أضطلع به وأدعو إليه، لم يعول قط على مذكرة

أو كتاب معين، بل كان يبحث على قراءة أوسع، ودرس أشمل، بحيث يكون لكل موضوع مراجع خاصة، إن في العربية أو اللغات الأجنبية، وأسعدني أن اتجه شباب أمس نحو هذا الهدف، وأن استمسكوا بهذا المنهج وطبقوه بدورهم، ولم يكن الدرس والمحاضرة موقوفين على الأستاذ، بل كان لطلابه نصيب فيها، فكلفت عددًا غير قليل منهم، كل بموضوع خاص، وقدر له الزمن الذي يلائمه، ويوم أن يكتمل بحثه يسعده أن يعرضه على زملائه، وعلى هذا لم يكن الأستاذ هو الباحث والدارس وحده، بل كان الطلاب يشاركونه في درسه وبحثه.

وأستطيع أن أقرر أن هذا المنهج قد ربي روح البحث لدى الناشئين، وقد أثمر ثمارًا طيبة فيمن مروا بهذه التجربة وأفادوا منها، ونظرة إلى التأليف الجامعي في الثلاثينات والأربعينيات، مقرونًا بما ظهر بعد ذلك في الستينيات والسبعينيات، نلاحظ أن بحوث المرحلة الأولى كانت أنضج وأكمل وأعمق وأدق.

عشت بضع سنوات قريباً كل القرب من «كلية الآداب»، أتابع درسها، وأشرف على امتحاناتها، وأتعهد خريجيها، ممن يعدون للماجستير أو الدكتوراه، ولكن الحياة النيابية اجتذبتني في سن مبكرة، فحرمتمني من جو ألفتُه، ومن حياة أعددت نفسي لها، وبعدت عن كلية الآداب زماناً، ثم فتح بابها لي في الثلاثين سنة الأخيرة، عن طريق الأستاذ «غير المتفرغ» وم كان يُرَوِّح عن نفسي أن أخرج من جو المشاكل السياسية إلى حياة البحث الحر الطليق، واشتركت في الدراسات التمهيدية لما يعد الليسانس بضع سنين، وأحسست مع الأسف الشديد - أن طلاب هذه الدراسات يهبطون عامًا بعد عام، إلى درجة أنه كان من بينهم من ينزل من مستوى طلاب السنة الثانية قبل الليسانس، وانتهى بي تقدم السن، وضعف مستوى

الطلاب المستمر، إلى أن أعتذر عن واجب ما كان أحبه إلى نفسى. ولن أنسى قط أياماً قضيتها إلى جانب زملاء، أمثال أحمد أمين، وعبد الوهاب عزام، وأمين الخولى، ونعمت فيها بصحبة «مصطفى عبد الرازق»، تلك النفس الزكية التى كان يأنس إليها الجميع، والحق أن كلية الآداب حققت فى الثلاثين سنة الأولى فى حياتها نهضة، لا أظن أنها جارتها فيها كليات حديثة أخرى، ويرجع الفضل فى ذلك إلى أن هيئة التدريس كانت فعلاً من صفوة الصفوة الذين لم يعرفوا إلا الصدق فى القول والإخلاص فى العمل، وما كانوا يترددون فى أن يضطلعوا بعبء يعين على أداء رسالتهم، ولا أزال أذكر أنه أريد بى يوماً أن أشترك فى مسرحية تعتمد على فلسفة ابن المقفع فى كتاب «كلىة ودمنة»، وكان من بين أبطالها عبد الوهاب عزام وأمين الخولى، وقد رحبوا جميعاً بالفكرة وتبينوا لتنفيذها وتحققها، ولم يمنعهم من ذلك إلا عدوان على استقلال الجامعة فى شخص عميد كلية الآداب ومدير الجامعة نفسه وأستاذه. ومربون هذه هى روحهم وصلاتهم، جديرون بأن يخلقوا بناء المستقبل، ودعاة النهوض والتجديد الصحيح. وما أجدرنا أن نفكر جدياً. وبخاصة الآن - فى سن المعاش بالنسبة للأستاذ الجامعى، لكى نعيد إلى الحياة الجامعية وقارها وقدرتها الصالحة.

هذه هى ذكريات كلية الآداب بجامعة القاهرة طوال خمسين عاماً، وهى تملى علينا دروساً أخصها: أنه ينبغى أن نعود بالدرس الجامعى إلى وضعه القديم الذى يقوم على القراءة المستوعبة والفهم الدقيق، ولا سبيل إلى ذلك إلا لمن أعدوا فى مرحلة التعليم العام إعداداً يؤهلهم لهذه المهمة. ونحس بأننا افتقدنا التقاليد الجامعية السليمة تحت ضغط الأعداد الكثيرة التى ملئت بها مدرجات الكليات، وضعف التعليم العام فى أداء

رسالته، ونقص هيئات التدريس نقصًا يكاد يؤدي إلى الفراغ المطلق. والدرس الجامعي هو السبيل الأقوم لإعداد شباب المستقبل وقياداته، وإذا لم تتوفر له أسبابه فلا سبيل إلى إعداد هذه القيادات، وطغت فكرة الكم على فكرة الكيف في التعليم العالي والجامعي، كما طغت على التعليم العام في مراحل المختلفة، ونحن نعيش في عصر التجويد والتعمق والابتكار، ولا بد لنا أن نهيمء شبابنا لأداء هذه الرسالة.

الكليات الأزهرية

قام الدرس الأزهرى - حتى أوائل القرن الحالى - على الحرية المطلقة، والاختيار التام، حرية الشيخ في تحديد موضوعه، ومكان درسه وزمانه، وتعددت الكراسى والحلقات تبعاً لتعدد الشيوخ، أما الاختيار فكان تاماً بالنسبة لطلاب العلم، يتجهون نحو الحلقة التي يريدونها دون فرض أو توجيه، ودون حساب على غياب أو حضور، فكانت الرغبة هي الباعث الحقيقي لمتابعة الدرس والإفادة منه وبقدر ما إتسعت حلقات، ضاقت حلقات أخرى، والتاريخ يذكر حلقة الأستاذ الإمام، أو الشيخ «محمد بخيت» في الرواق العباسى. ولم يكن ثمة امتحان نقل ولا امتحان شهادة، اللهم إلا الشهادة العالمية التي ما كان يجزو طالب على أن يتقدم لها إلا بعد مضي نحو خمس عشرة سنة، وبين الطلاب الأجانب والمصريين عدد غير قليل كان يكفيه أن يحصل على قدر من الدرس والتعلم، دون أن يطمع في الحصول على الشهادة النهائية، ولم يجرمه هذا من أن يباهى بأنه من طلاب الأزهر وعلمائه.

وقد قام هذا الدرس أساساً على النصوص وتحليلها ومناقشتها، مختصرة تارة في صورة متون، أو مفصلة تارة أخرى في صورة شروح، أو حواشى، أو تقارير، وكثيراً ما تعددت هذه الشروح وتلك الحواشى على النص الواحد، ومن بين الشيوخ من اشتهر بحواشيه أو بتقاريره. ولقد برز الشيوخ حقاً في هذا التحليل اللفظى، وبيان الدلالات المختلفة للفظ

أوجملة أو تعبير، وهذا ما اصطلحوا على أن يسموه «تشقيق الكلام».

وفي دراسة النص هداية وتوجيه، ولكنه ارتباط بالماضى، وبعد عن الحاضر، وحبس للفكر في دوائر معينة، حتى الاعتراض والاستفسار إنما كان مجرد إعادة لاعتراضات واستفسارات سابقة وأجوبة عليها، وقد عبر عن هذا كله بالعبارتين التقليديتين: «فان قُلْتُ قُلْتُ» وفي كل هذا ما جعل الدرس مجرد تحصيل وجمع، دون إفساح المجال للتفكير الخاص، ووصل التمسك باللفظ إلى حد أن الشيخ إن لم يستقم له النص الذى يعالجه، أجل درسه إلى فرصة أخرى، ويحكون في هذا حادثة عن المرحوم الشيخ «الإمبابي» المشهور بتقاريره، لا أدرى مدى صحتها وملخصها: أنه كان بصدد تفسير الآية الكريمة: «لقد رضى الله عن المؤمنين» وفي الدرس التالى بدأ بالجملة التالية، وأخذ يجللها على النحو التالى: «إذيبا ييايعونك» وأعرب «إذيبا»: مفعولا لفعل محذوف، فوجه نظره أحد الطلاب إلى صحة القراءة فلم يكن منه إلا أن أغلق ملزمته وأجل درسه.

ولم يكن بد من أن نعيش في القرن العشرين، وأن نعالج الأمور في تفتح وإدراك أدق وأعمق، وبدا أنه لا بد من النظر في شئون التعليم بذلك المعهد العتيق ذى التاريخ الطويل، والذى خرَّج رجالاً كان لهم بصمات في حياتنا الفكرية والثقافية، وإن فاته أن يعد جماهير المتعلمين لحياة العصر الحديث، ويظهر أن الإمام «محمد عبده» كان يرى معالجة الموقف من طريق محاذ للطريق المألوف، وأراد به أن يغذى من طلاب الأزهر على أن يعرض عليهم الدرس والبحث في صورة أكثر طلاقة وأدق تنظيمياً وأوسع أفقاً، فناصر فكرة إنشاء «مدرسة دار العلوم» في أخريات القرن الماضى، واتجه في أوائل هذا القرن نحو فكرة «مدرسة القضاء الشرعى» وما هاتان المدرستان إلا إمتداد للتعليم الأزهرى على أن ينقح ويهذب، ويعرض بلغة

العصر وروحه، وعلى أن تضاف إليه مستحدثات العلم الحديث. ويعزى إلى الأستاذ الإمام أنه قال يوماً : « بقيت في الأزهر عشر سنوات ثم قضيت بعدها حياتي في فك القيود القديمة التي غلبت على تفكيرى».

وسارت المدرستان في طريقهما، وقدر لدار العلوم حياة طويلة مستمرة، واحتفل بعيدها المنوي منذ سنين، وعدلت مناهجها وموادها غير مرة، وهى اليوم كلية من كليات جامعة القاهرة، أما مدرسة القضاء فلم تعمر إلا نحو عشرين عاماً، وقد أشرنا من قبل إلى شيء من تاريخها.

وحاول آخرون أن يواجهوا الموقف من داخل الأزهر نفسه، وفي مقدمتهم المرحوم الشيخ «محمد شاكر» الذى يرجع إليه الفضل في إنشاء الأقسام النظامية بالأزهر : لم يعلق باب الدرس الحر الطليق في داخل الأزهر ولكنه أنشأ إلى جانبه درساً منظماً في المعاهد الدينية يختار طلابه ويحاسبون على حضورهم وغيابهم، ويمتحنون في آخر العام، رجاء أن ينقلوا إلى السنة التالية، وكان لهذه المعاهد مراحل ابتدائية، وثانوية، وعالية لكل مرحلة شهادتها فالابتدائية الأزهرية تقابل الابتدائية المدرسية، والثانوية الأزهرية تقابل شهادة التعليم الثانوى، والشهادة العالية في نهاية القسم العالى.

وسارت المعاهد الدينية في طريقها، وأضافت بعض العلوم الحديثة إلى المواد التقليدية من علوم نقلية : كالفقه والتفسير والحديث، أو علوم لغوية : كالنحو والصرف والبلاغة، أو علوم عقلية : كالتوحيد والمنطق. وانصبت العلوم الحديثة على التاريخ والجغرافيا والكيمياء والحساب والجبر والهندسة.. ونمت المعاهد الدينية وإمتدت إلى كثير من مدننا الكبرى.. ولم يبق مجال فسيح للدرس الأزهرى الحر القديم الذى انصرف عنه طلابه إلى المعاهد النظامية.

وأحس المرحوم الأستاذ (المراعى) أنا بعدنا عن الثقافة القدية المتعمقة، ورأى أن يعالج هذا عن طريق تخصصات في كليات تغذى من المعاهد الدينية، وبدأ فيها بكلية الشريعة التي تعنى بدراسة الفقه والتفسير والحديث.. وكانت معهداً لتخريج القضاة الشرعيين والمحدثين والمفسرين، والتحق بها من حصلوا على الشهادة الثانوية من المعاهد الدينية، ليكملوا دراستهم أربع سنوات، يحصلون بها على شهادة العالمية، وقد عنيت هذه الكلية بعلوم المنقول.

وأسست كلية أخرى تعالج علوم المعقول، وهى كلية «أصول الدين» فكان فيها توحيد وفلسفة ومنطق، واختير لرياستها شيخ جليل، هو المرحوم الأستاذ إبراهيم اللبان، وقد كان للبان رحمه الله بسمته الرقيقة، وعباراته المحببة، التى كثيرا ما حملت محدثيه على الاستجابة لمطالبه.. وشاء أن أسهم فى بعض تخصصات كلية «أصول الدين» ولم أتردد فى أن ألبى رغبته، وقدر لى أن أقضى عدة سنوات فى «قسم الفلسفة والتوحيد مما كان يسمى «تخصص المادة»، والصلة بين التوحيد والفلسفة وثيقة وإن حاول المتأخرون أن يقطعوها، وأن يقصروا الدرس النظرى على ماسجلوا من متون وشروح وحواش فى علم الكلام.

وأعجبت فعلا بربط التوحيد بالفلسفة، وعددت ذلك تجربة كنت أرجو لها أن تصل القديم بالحديث، وأن يستعيد بها الدرس الفلسفى مكانته فى الأزهر، بعد أن حرم منها عدة قرون. ومما حببني فى هذه التجربة أنها وقفت على رجال استكملوا درسهم للتراث الإسلامى طوال اثنى عشر عاماً، ثم أخذوا يتعمقون هذا الدرس فى تخصصهم، ويوضحون فى ضوئه ثمار الفكر الإنسانى : قديمه ومتوسطه وحديثه. وحاولت ما استطعت أن أبين هؤلاء الرجال المتخصصين - وعددهم غير كبير - أن الفلسفة اليونانية ليست

غربية على الفكر الإسلامى، وأن «أرسطو» عده العرب بحق «المعلم الأول» وأخذوا عنه منطقته وطبيعياته وإلهياته.. أخذوا عنه دون أن يتعبدوا به، فأيدوا من آرائه ما أيدوا، ورفضوا ما رفضوا.. وما يقال عن أرسطو فى التاريخ القديم يمكن أن يقال عن مفكرى القرون الوسطى والتاريخ الحديث، فلنا - بل علينا - أن نقف على آرائهم ونظرياتهم، لكى نتابع تطور الفكر الإنسانى فى مراحل المختلفة، ولكى نوازن بين القديم والجديد. وكم وددت أن يلم طلاب قسم التوحيد والفلسفة بلغة أجنبية، كى تفتح أمامهم الآفاق فيستطيعوا أن يققوا على آراء مفكرى الغرب مباشرة ودون واسطة.

وإذا كانت كلية أصول الدين لم تفسح صدرها للغة أجنبية، فإنها عاجت هذا النقص من جوانب أخرى، وحرص المرحوم المراغى على أن يربط القديم بالحديث، فبعث بعوثا إلى أوروبا لكى يستكملوا الدرس الفلسفى، كان من بينهم رجال أسهموا فى هذا التطوير الجديد، ووضعوا لبنات فى تاريخ الفكر المصرى المعاصر: أمثال الدكتور حُبَّ الله، والدكتور محمد البهى، والدكتور محمد ماضى، والدكتور على عبد القادر، ولا يفوتنى أن أذكر اسمين آخرين هما المرحوم «غرابة» الذى عجل بالرحيل عن دنيانا، وكنت ألمح فيه ذهنًا وقادًا، وفكرًا متعمقًا، وأبنى عليه آمالًا كبيرة فى عرض الفكر الإسلامى عرضًا منطقيًا سهلًا يستعيد مجده ومنزله. وأما الآخر فهو المرحوم الدكتور «بيصار» الذى اتجه نحو فلسفة «ابن رشد» وأثبت أن الفيلسوف القرطبى مفترى عليه، وأن فلسفته لا تتعارض مع تعاليم دينه. وتشاء الظروف - بعد محاربة الفلسفة فى معاهدنا الكبرى القديمة أن يصبح الدكتور «بيصار» الفيلسوف شيخًا للأزهر، وأسعدنى أن زاملت بعض هؤلاء الشيوخ الأعلام، وكنت أعتقد أن

في وسع كلية «أصول الدين» أن تمد العالم الإسلامي بعلماء ومفكرين يستطيعون أن يواجهوا متطلبات العصر وحاجاته.

وعرفت الأستاذ إبراهيم حمروش في كلية اللغة العربية، قبل أن أزاله في «مجمع اللغة العربية». فقد طلب إلى هو الآخر أن ألقى بعض دروس في الأخلاق للمتخصصين من طلبة كليته - وكان أغلبهم أسنّ مني - ومع أسفى الشديد لم أستمتع بهذه الصحبة زمناً طويلاً، وقد ذكرني بها أخيراً المفتي الأسبق الشيخ «محمد خاطر» الذي كان يباهى بأنه كان أحد تلاميذى. وأعجبنى من الشيخ «حمروش» صراحته، ونقده اللاذع، وعلمه الوثيق بأصول العربية وقواعدها، ومن حسن حظى أنى زاملته في «مجمع اللغة العربية»، منذ عام ست وأربعين إلى أن لقي ربه، وكان أحد شيوخ ثلاثة من مؤسسى هذا المجمع، وزميلاه هما : الشيخ «محمد الخضر حسين» والشيخ «حسين والى» وللشيخ «حمروش» تاريخ حافل في «مجمع اللغة العربية»، ويكفيه أنه تعهد «معجم ألفاظ القرآن» عدة سنين، وأشرف على أجزاءه الثلاثة الأولى.

واشتركت زمناً في كلية «اللغة العربية» وعنيت فيها بجانب المعقول، فعرضت لبعض الدراسات الأخلاقية، تنويهاً بكبار الأخلاقيين من المسلمين، وكبار الأخلاقيين في الفكر الإنسانى قديمه ومتوسطه وحديثه، وحرصت في صلتى بهؤلاء الطلاب الرجال على أن أفتح أمامهم أبواب البحث، وأن أدع لهم أن يسلكوا الطريق، وناشدتهم أن يقرءوا، وأن يناقشوا وأن يعلقوا ويحكموا على ما انتهى إليه درسههم ويبحثهم. لم أفكر قط في أن أقدم لهم مذكرة معينة، وإنما كنت أشرح الدرس وأحيل على مراجعه الميسرة لهم - وما كان أقلها - وكم وددت أن لو عرفوا لغة أجنبية تكمل درسههم ويبحثهم العربى، ومن بينهم من أتاحت له فرصة بعثة

إلى العالم الخارجى، فتمكن من الإنجليزية أو الفرنسية، واكتسب منهجاً ونظرة جديدة.

ولسوء الحظ أنه لم يقدر لهذه الكليات الثلاث أن تعمر طويلاً في وضعها الخاص، كما قال أرسطو : يجب أن نعيش قبل أن نتفلسف «ولو فتحت أبواب الحياة في يسر أمام خريجيها مافكر أحد في تحويل التعليم الأزهرى العالى إلى الشكل الجامعى، وللفظ الجامعة بريق، وفي شهاداتها مايسر سبل العيش، وبنى بمقتضيات الحياة، فتحولت الكليات الأزهرية إلى «الجامعة الأزهرية»، التي تنمو وتتسع على مر الزمن، وتحاول أن تستكمل التخصصات العلمية جميعها، وهى ثمرة من ثمار العهد الحاضر، ففيها المسميات القديمة التى تغير مدلولها : ككلية اللغة العربية، وكلية الشريعة، وفيها كليات حديثة : ككلية الطب، وكلية العلوم، وكما حدث بالنسبة للمعاهد الدينية، لم تقف الجامعة الأزهرية عند العاصمة الكبرى، بل بدأت تنشئ فروعاً لها فى المدن الأخرى، وفى تعدد سبل العلم خير وبركة، ولكننى أتساءل : هل لاحظنا فى الجامعة الأزهرية الحديثة الربط الوثيق بين القديم والحديث، على النحو الذى قامت عليه فكرة تطوير التعليم الأزهرى فى الستين سنة الأولى من هذا القرن؟ وأظننا نتفق جميعاً على ضرورة هذا الربط، وفى وسعنا أن نحققه، وبخاصة فى الكليات التى تتصل اتصالاً وثيقاً بالثقافة الإسلامية.

* * *

جامعة الأزهر

خاتمة مطاف طويل لتطوير التعليم الأزهرى، بدأ فى أوائل هذا القرن، ومر بعدة مراحل، أولها إنشاء المعاهد الدينية التى تقوم على ثلاث مراحل: ابتدائية وثانوية وعالية ومدة كل واحدة منها أربع سنوات، وتختتم بعد ثلاث عشرة سنة بالشهادة العالية، ثم تلتها فى الثلاثينيات مرحلة ثانية، اشتملت على ثلاث كليات متخصصة: هى أصول الدين والشريعة، واللغة العربية، ويلحق بها الحاصلون على الثانوية الأزهرية، ومدة الدراسة فى كل كلية أربع سنوات، يحصل الطالب بعدها على الشهادة العالمية، وله أن يتابع الدرس بعد هذا لكى يحصل على درجة الدكتوراة.

ومن خريجي هذه الكليات من أوفد إلى الخارج، لاستكمال درسه وبحثه، ودراسة لغة أجنبية تفتح أمامه آفاق البحث العالمى.

ثم استمر الأمر على هذا الشأن زمنًا، وعدت الكليات الثلاث ممثلة للتعليم الأزهرى التقليدى فى أرقى صورته، وكان يمكن أن تسمى جامعة، وفى الستينيات أثير الموضوع مرة أخرى، وأريد بالجامعة مدلولها الحديث، فشملت الدراسات الطبية، والهندسية، والزراعية، والتجارية، والإقتصادية، وأنشئت جامعة الأزهر على أساس أوسع كثيرًا مما أريد فى النصف الأول من هذا القرن، وضمت جامعة رابعة إلى جامعات القاهرة الثلاث. وقصد بها أساسًا أن تتغذى بخريجي المعاهد الدينية، وهم فى كثرة متزايدة عامًا بعد عام، نظرًا للتوسع المطرد فى إنشاء هذه المعاهد. وفى هذا ما يزيد

مشكلة الثنائية في التعليم العام تعقيداً، ولا بد لنا أن نتخلص منها، لاسيما وأن المعاهد الدينية أخذت تدنو ما استطاعت من نظم التعليم في المدارس الأميرية والأهلية، أو الخاصة كما تسمى الآن.

ولا ننكر مطلقاً أن يدرس الطب في جامعة الأزهر، كما يدرس في جامعة القاهرة، إن توافرت له معامله ومستشفياته، وكل جوانبه التطبيقية والعملية، ولكن نتساءل حقاً: هل تكفى اللغة الوطنية وحدها في الدرس المتخصص في عالمنا الحاضر؟ والبحث فيه على قدم وساق شرقاً وغرباً، والابتكار والاختراع متلاحق ولا نريد لشبابنا مطلقاً أن يكون فيهم أطباء من الدرجة الثانية وآخرون من الدرجة الأولى، وفي قيام جامعة الأزهر ما يلح على ضرورة الفصل في سياسة توحيد التعليم العام، ولا بد للناشئ المصرى أن يربط حاضره بماضيه، وأن يعد إعداداً كاملاً للعيش في عصره. وقد لوحظ أخيراً أن عدداً غير قليل، من طلاب بعض الكليات النظرية في الجامعة الأزهرية، يتسابقون إلى كلية دار العلوم التي فتحت أبوابها لعدد منهم.

ولو أتيح هذا التحويل لكليات أخرى لتسابق عليها كثيرون، ولو وحد التعليم العام منذ البداية، لسلك كل شاب وشابة الطريق الذى يلائمه. وباختصار، في نظمنا التعليمية ثغرات نغفلها أو نتغافلها، وندعها تكبر وتتسع، بحيث تصبح وقد اتسع فيها الخرق على الرافع، والإدارة القوية والرأى الواضح كفيلان بأن يعالجا كل نقص.

ويزيد الأمر دقة أن جامعة الأزهر تتوسع في إنشاء كلياتها في العواصم والمدن الكبرى ولم تقف عند القاهرة، وتزداد هذه الكليات عاماً بعد عام وأظن أنها وصلت اليوم إلى ما يزيد عن سبعين كلية وهنا نتساءل: هل يراد

لكل مجموعة من هذه الكليات أن تكون نواة لجامعة أزهريّة إلى جانب جامعة أسيوط أو الزقازيق؟ وكأننا بهذا نعد مشكلة الثنائية في التعليم العام إلى التعليم العالي، وأخشى ما أخشاه أن ينتهي بنا هذا إلى طائفية ثقافية ونحن نعيش في عصر يمقت الطائفية على اختلاف صورها.

ومن أغرب ما يلاحظ أن جامعاتنا الأميرية كلها تخضع للدولة، وتتغذى من ميزانيتها العامة، وجامعة الأزهر في مقرها الرئيسي وفي فروعها المنتشرة في الأقاليم تتغذى هي الأخرى من المنبع نفسه، وكم شكونا في الربع الأول من هذا القرن، من طائفية لوحظت بين أبناء دار العلوم وخريجي مدرسة المعلمين العليا، وفي هذا الماضي القريب ما يدعونا لأن نقف وقفة حاسمة إزاء ثنائية التعليم في مراحلها المختلفة.



الجامعة الأمريكية

ثمرة من ثمار ماضٍ بعيد يتلخص في أن يكون لبعض الجاليات الأجنبية مدارس تنشر لغتها، وترفع راية ثقافتها، فأُسست مدارس فرنسية، وأخرى إنجليزية، أو أمريكية، وثالثة ألمانية، وقد وقفت هذه المدارس عند التعليم العام في رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية والثانوية، وكانت الجانب الهام في التعليم الخاص، ولم تقتصر على الأجانب بل فتحت الباب للمصريين، وأسهمت إسهاماً واضحاً في تكوين شباب يجيدون لغة أجنبية أو أكثر، ولم يجاوز نطاق التعليم العام إلا مدرسة الحقوق الفرنسية التي تخرج فيها بعض شباب القانونيين، وعاشت إلى جانب مدرسة الحقوق الملكية، ولكن لم يلبث التعليم الجامعي المصري أن طغى عليها فقدت أهدافها، وبخاصة بعد إلغاء المحاكم المختلطة، ومن بين هذه المدارس ما تشرف عليه هيئات دينية كمدراس القلب المقدس أو مدارس العائلة المقدسة، وفي عام ١٩٥٣ رأت وزارة التربية والتعليم أن تتوسع في مراقبتها وإشرافها على هذه المدارس، ولم تخل هذه الرقابة من تضيق وتحكم أحياناً كان له أثره في أداء الرسالة التي اضطلعت بها مدارس اللغات جميعها، وأذكر أن حروب عام ١٩٥٦ أفضت إلى إغلاق مدارس اللبسيه وكان الفرنسيون يعتقدون أن لهم في مصر رسالة ثقافية يضعونها فوق كل إعتبار، ولا أزال أذكر حديثاً دار بيني وبين المسيو «فور» المسئول عن المعاهد التعليمية الفرنسية في البلاد العربية فقد قررت في وضوح أن الحكومة

الفرنسية مستعدة أن تنازل عن كل شيء اللهم إلا عن رسالتها التعليمية، وكان من نتاج هذا التضيق أنه أبقى على مدرسة واحدة لليسيه في القاهرة، ولم يسمح لقيام المدرسة الثانية التي كانت موجودة من قبل في مصر الجديدة.

وكان من نتائج هذا أن تعليم اللغات الأجنبية - وبخاصة العالمية منها كالفرنسية والإنجليزية والألمانية - ابتلى بضعف ملحوظ في الثلاثين سنة الأخيرة، إن في المدارس الأميرية أو في المدارس الأهلية، وما أحوجنا أن نعيد النظر في هذا وأن نستعيد ما كان من ماضٍ ملحوظ في معرفة اللغات الأجنبية.

وكانت الجامعة الأمريكية في نشأتها واحدة من هذه المدارس الثانوية، وعنت خاصة ببعض الأجانب المقيمين في مصر، أو الوافدين إليها من بعض البلاد العربية، أو الإفريقية، وحامت حولها شبهة دعايات تبشيرية لم يقم أى دليل عليها، ومن حسن حظها أنه قام على أمرها مديرون ورؤساء طال مكثهم وتمكنوا من أن يحفظوا بثقة الآباء وزملائهم من المربين الآخرين، وثقة المسؤولين في وزارة التربية والتعليم بوجه خاص، ومن بين هؤلاء الرؤساء من عاد إلى مصر سفيراً بعد أن كان مربيّاً ومسئولاً عن الجامعة الأمريكية، وحاولت هذه الجامعة أن تسعو شيئاً فشيئاً إلى مرحلة التعليم العالى.

وترجع صلتى بهذه الجامعة إلى نحو أربعين سنة أو يزيد، وعنت بقسم خاص من أقسامها وهو قسم الخدمة العامة الذى كان ينظم سلسلة محاضرات سنوية أسهمت إسهاماً كبيراً في معالجة كثير من مشاكلنا الاجتماعية والثقافية، ومن حسن حظ هذا القسم أن قام على أمره جامعى ومواطن صادق هو الدكتور حنا رزق الذى انتهى به المطاف أن أصبح

أخيراً مديراً للجامعة، وقد نشر بعض هذه المحاضرات، وما أجدرها أن تجمع وتقدم لشباب اليوم الذى لا يكاد يعرف عنها شيئاً، ولست أدري هل يستطيع قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية أن يستعيد نشاطه مرة أخرى، أو أنه بلى بما بليت به هيئات علمية أخرى كان لها إلى جانب نشاطها الأكاديمي نشاط ثقافي وجاهيري تلاشى على مر الزمن؟

وبما يبعث على الأمل أن الجامعات الإقليمية بدأت تتنافس في نشاط ثقافي، فعقدت ندوات ومؤتمرات متلاحقة عاماً بعد عام، وتعد هذه اللقاءات منارة هداية وإرشاد في البلاد كلها، ولا أشك في أن وزارة الثقافة تعاون هذا وتعززه ما وسعها.

والإنجليزية هي لغة التعليم الأساسية في الجامعة الأمريكية، بها تدرس العلوم النظرية، من أدب ونقد أو اقتصاد وسياسة، ففتحت صدرها - مؤخرًا - لكثير من شبابنا الذى ربي في معاهد أجنبية بالخارج، وعز عليه أن يلتحق بالجامعات المصرية، هذا إلى أن الحياة الاقتصادية وظروف الانفتاح قامت في أحوال كثيرة على تعاون بين مصريين وأجانب، واحتاجت الشركات الاستثمارية التى تقوم على رأس مال مشترك إلى من يسهمون في نشاطها من شباب وشابات مر أغلبهم بالجامعة الأمريكية، وبذا زادت نسبة المصريين في هذه الجامعة زيادة ملحوظة واتضح دورها في النشاط الثقافي والتعليمي، مما أدى إلى الاعتراف بشهاداتها، وتحقيق تعاون بينها وبين الجامعات المصرية.

وتتم اليوم دراسات متخصصة للماجستير والدكتوراه بالتعاون بين الجامعة الأمريكية والجامعات المصرية، وأعتقد أنها أحسنت في بعدها عن الدراسات العملية مع طب وهندسة، وتكفيها رسالتها التى تضطلع بها اليوم، وتسد باباً ملحوظاً في الدراسات الإنسانية، ومتطلبات الحياة الاقتصادية بوجه عام.

الأجيال الجامعية المتعاقبة

الدرس الجامعي حب وتعلق، تخصص وتعمق، ويقوم خاصة على صلة وثيقة بين الأستاذ وتلاميذه، وكانت هذه الصلة في التعليم الأزهرى طويلة ووثيقة، وخَرَّجَت من خرجت من تلاميذ، هم امتداد صادق لأساتذتهم، ولأمر ما رفعت فرنسا سن المعاش للأستاذ الجامعي لكي تطول مدة عطائه، وتتوثق الصلة بينه وبين من بعدهم خلقاً له، ولم يكن لشيوخ الأزهر قديماً سن معاش محدد، وليس معنى التلمذة والأستاذية مجرد المحاكاة والتقليد، بل القصد الأول في هذا المضمار هو إعداد جيل من الباحثين والدارسين الجامعيين، لهم شخصيتهم وقدرتهم على العطاء والابتكار، وأذكر أني قرأت يوماً تصديراً لأستاذ فرنسي جليل يقدم به بحثاً لأحد تلاميذه، ويقرر فيه أنه أسعده أن يخالفه تلميذه في بعض ما انتهى إليه من آراء، وأنه أحسن التدليل على وجهة نظره، وهكذا يكون الأستاذ الكبير، والتلميذ صاحب الرأي المستقل.

ولا بد للصلة العلمية من دعامة روحية، تقرب التلميذ من أستاذه، فيستودعه سره، ويشكو إليه بعض آلامه، ويفيد منه في الدرس وخارجه، ولا أزال أذكر كلمة لعاطف بركات، قالها يوماً لجمع من أبناء مدرسة القضاء الشرعي، معلناً أنه يأمل أن يكون منهم بمثابة شيخ الطريقة من مرديبه، وهكذا كان عاطف بين عدد ممن اقتربوا منه برغم ما كان يبدو عليه من شدة أحياناً.

وفي بدء حياتنا الجامعية المعاصرة، حظينا بأساتذة من هذا الطراز، أمثال طه حسين، وعلى مشرفة، ومصطفى عبد الرازق، منهم من كان يقسو أحياناً، ولكن صدورهم جميعاً كانت فسيحة للأخذ والرد، والسؤال والإستفسار، وبيوتهم كانت مفتوحة لتلاميذهم الذين كانوا يترددون عليهم دون انقطاع، وكاوا يؤمنون بأن رسالتهم لا تقف عند إعطاء الدرس، أو شرح النص، أو إلقاء المحاضرة، بل كان همهم الأكبر أن يَكُونُوا ورثة وخلفاء. ورحم الله مصطفى عبد الرازق الذى كان نموذجاً يُحتذى به فى هذا المجال، لقد كان حقاً شيخ مدرس، وكبير أسرة متشعبة، أحبه تلاميذه، وسعدوا دائماً بلفاقته، وأفادوا من نصحه وتوجيهه، وكل إليهم أعمالاً كان يجب أن يتولاها، فأعطاهم نصوصاً مخطوطة لكى يقوموا بتحقيقها ونشرها. وفتح أمامهم أبواب دراسات اضطلعوا بها، ولقد خلف فعلاً مدرسة غزيرة العطاء متنوعة الإنتاج.

والسلك الجامعى نفسه يدعو إلى الارتباط والاتصال، فيبدأ الجامعى حياته طالباً وإذا ما شاء أن يقف نفسه على الدرس والبحث، كان لا بد له أن يمر بمراحل مختلفة، هى إعداد للماجستير تحت إشراف أستاذ يطمئن إليه فيوجهه فى عمله بعناية، دون أن يقوم مقامه فى البحث والتأليف، وإذا ما حصل على درجة الماجستير بدأ يعد دراسة للدكتوراه تحت إشراف أستاذه السابق، أو يضطر إلى الالتجاء إلى أستاذ آخر، ومتوسط كل واحدة من هذه الدراسات لا يقل عن أربع سنوات، قد تمتد إلى ثمان أو أكثر، وترجع الرغبة فى قصر مدتها عادة إلى أنها ذات صلة بالدرجات المالية، وليتنا نفصل بين هذين الجانبين، لكى نوفر للبحث الزمن الملائم والكافى، وكثيراً ما حال سن المعاش دون استمرار الأستاذ فى أداء واجبه، ومتابعة عطائه، وقد فكرنا من قبل فى رفع هذه السن دون جدوى، واكتفينا

أخيراً بما استحدثناه من نظام «الأستاذ غير المتفرغ» وليتنا أفدنا من هذا الإفادة المرجوة، لأن العمل في الخارج حرماناً من كثيرين من شيوخنا الذين كنا نعول عليهم في استكمال صرح البنيان الجامعي.

ونتساءل الآن: هل أعددنا، في الثلاثين سنة الأخيرة، الأجيال الجامعية التي ننشدها؟ وهل هرم الكادر الجامعي مستكمل كل عناصره في كلياتنا ومعاهدنا؟ أظننا لا نتردد في أن نجيب بالسلب، فهناك أقسام، في كلياتنا النظرية على الأقل، تفتقد الأستاذ، وإن وجدته، خلا الصف من بعده ولم يبق إلى جانبه إلا بعض معيدين أو مدرسين مساعدين، وهل نستطيع حقاً أن نتحدث عن تعليم جامعي يعتمد أساساً على المعيدين؟ ومن المقارنات ما يؤلم ويحزن، فهناك أقسام وكليات في الجامعات العربية عامرة بصفوة من الأساتذة المصريين، الذين كنا نود أن يستمر عطاؤهم في بلدهم، وأن يكملوا رسالتهم بإعداد من يصلحوا أن يكونوا خلفاً لهم، ولا سبيل إلى تعليم جامعي صحيح إلا إن استكمل كل وسائله ومقوماته.

جامعيون نعمت بصحبتهم

وهم كثيرون، وأحرص على أن أقف قليلاً عند أربعة منهم.
وأولهم : لطفى السيد الذى عد بحق أستاذ الجيل، وقد استحق هذه
الأستاذية منذ أوائل هذا القرن بأرائه وأفعاله.. بدعوته ومشروعاته،
فوجه رأى العام نحو التعليم الحديث فى صحيفة «الجريدة». وكان على
صلة وثيقة بالجامعة المصرية القديمة، ويوم أن قامت الحرب العالمية الأولى
حرص المستعمر على أن يضعه تحت الرقابة المباشرة، فوكل إليه الاشراف
على «دار الكتب» وهنا أيضا بدا «لطفى السيد» أستاذًا ومعلمًا، اتجه نحو
المعلم الأول أو «مولاه أرسطو» كما كان يسميه، وترجم له بعض كتبه عن
اللغة الفرنسية، فوجه النظر إلى علاقات ثقافية أغفلناها، ولم يغفلها العرب
والمسلمون من قبل، وكان يرى بحق أن الثقافة عالمية، وعلى كل حضارة
أن تفيد من تجارب الآخرين، وأن تضيف إليها ما تضيف. ولا شك فى أن
تفاؤله الشديد قد شجعه على مواجهة أمور ربما كان من الصعب التعرض
لها.. ولا غرابة فهو صاحب فكرة «الأجيال الثلاثة»، إذ كان يرى أن أمة
ناهضة لو اتجهت نحو النهوض فى صدق لكننتها ثلاثة أجيال متلاحقة
لتحقيق كل ماتنشده، وطفى السيد صاحب «الجريدة» وتلميذ أرسطو
والمشرف على الجامعة المصرية القديمة كان لا بد له أن يضطلع برسائله فى
الجامعة المصرية الحديثة، فتولى أمر جامعة «فؤاد الأول» وحرص على أن
يقيم دعائمها على أسس ثلاثة رئيسية.

أولها : حرية البحث الكاملة المعتمدة علي العقل والمنطق، وثانيها : استقلال تام للجامعة حماية لهذه الحرية، وتمكيناً للباحثين من متابعة السير إلى النهاية، وثالثها : التعاون الثقافي بين الجامعة المصرية الشابة والجامعات العالمية الكبرى، فأفسح السبيل لكثير من كبار الأساتذة الغربيين لكي يسهموا في ميدان البحث والدرس في الكليات الجامعية الأولى التي قامت عليها جامعة فؤاد، وهي : « كلية الآداب، وكلية الحقوق، وكلية الطب، وكلية العلوم»، ولاقى في سبيل استقلال الجامعة مالاقي، وقاوم الاعتداءات التي لم يتردد إزاءها في أن يستقيل من وظيفته كمدير للجامعة، وعاش كبار الجامعيين تحت كنف داخل الجامعة وخارجها.

وسبق لي أن أشرت إلى أول لقاء بيني وبينه عام خمس وثلاثين، يوم أن عدت من بعثتي، ووكل إلى التدريس في كلية الآداب، ومنذ هذا اللقاء توقفت علاقتنا عاماً بعد عام. وشاء القدر أن أصبحه في رحلة بحرية عام ست وثلاثين على ظهر الباخرة «الكوثر» من الاسكندرية إلى «مرسيليا» وكانت رحلة ما أمتعها، ومن أغلى ذكرياتي التي مرت بها، فقد جمعت هذه الباخرة بيني وبين لطفى السيد وعلى ماهر وطلعت حرب، وكنا نتناول غذائنا وعشاءنا سوياً، ونتذاكر في شئون وطننا، وكم أفدت من ملاحظات هؤلاء الشيوخ وتجربتهم، وقدر للباخرة أن تتوقف في الطريق للإصلاح فأفسحت لي مجال الحديث والأخذ والرد عن هؤلاء الشيوخ الأقطاب، ويوم أن وصلنا إلى «مرسيليا» كنت أتوقع أن أسعد بصحبة «لطفى السيد» في رحلته إلى باريس، ولكنه قرر أن تنتهي هذه الرحلة عند «مرسيليا» وبقي بضعة أيام في انتظار عودة السفينة التي حضر عليها، ورأيت من اللاتق أن أبقى معه طوال هذه المدة فزرت معه مازرنا من كنائس وأماكن أثرية في عاصمة فرنسا الجنوبية، وأكدت هذه الرحلة العابرة علاقتنا، وكنا

تلتقى في القاهرة في مبنى الجامعة أو في نادي محمد علي الذي كان يعتبر زعيمه الأول، كما تلتقى في الإسكندرية في فندق «سيسل» الذي كان يقضى فيه شهرين في كل صيف، وكم كانت جلساته في هذا الفندق عامرة بالشباب والشيوخ.

وللطفى السيد أيداد كثيرة على جامعة القاهرة، وأخص بالذكر منها فتحه الباب للفتاة المصرية التي أصبحت اليوم تدرس في الكليات العملية كما تدرس في الكليات النظرية، وأصبح لدينا طبيبات ومهندسات إلى جانب الأطباء والمهندسين، وكنت أتردد بعض الشيء في أن تلتحق ابنتي الكبرى بكلية الطب التي اتجهت إليها، ورغبت فيها، لا سداً للباب عليها، ولكن محاولة لتخفيف أعبائها، لأنني أعرف مسئوليات الطبيب ودقة رسالته، وكان لطفى السيد بين آخرين من مؤيديها فيما اتجهت إليه، ولى معه رحمه الله مواقف مختلفة في شئوننا العامة والسياسية، وكم عولت على رأيه واعتدت بمشورته، وأكتفى بأن أشير إلى موقف واحد رأى أن يأخذ رأى فيه كما عودته أن أستشيريه في كل ما يقع لى، وهذا الموقف هو أنه عرضت عليه رئاسة الجمهورية بعد استقالة «محمد نجيب» وإيماناً منه بأنى كنت حينذاك قريباً كل القرب ممن بيدهم السلطة شاء أن يستأنس برأى، ولم أتردد في أن أصارحه بأن من الخير أن يترك لرجال الثورة ميادينهم مفتوحة لكى يملئوها كما يشاءون.

وقد أخذ برأى واعتذر دون تردد، ولا أتحدث عن لطفى السيد المجمعى فتلك ناحية جديرة بشرح وتفصيل.



وثانيهم : مصطفى عبد الرازق الذى لقيته لأول مرة عام اثنين وثلاثين وتسعمائة وألف بباريس فقد شاء أن يدعو أبناءه من مبعوثى كلية الآداب

إلى غداء دفعة كرمه إلى أن يضمنى إليه وتلك يد جديرة بأمثال «مصطفى عبد الرازق» وبعد إتمام بعثتى قمت بالتدريس في كلية الآداب، وفي قسم الفلسفة الذى كان يرأسه «مصطفى عبد الرازق» وهنا قامت علاقة وثيقة بيننا لم تغيرها أحداث الدهر في شىء فقد كنت عضواً وفدياً في مجلس الشيوخ، وكانت له صلاته الوثيقة بحزب الأحرار الدستوريين، وأشهد بأنه لم يكن لذلك أى أثر على زمالتنا ومودتنا، وتعاوننا بصدق في خدمة الدرس الفلسفى وبخاصة الفكر الإسلامى، وبعد مصطفى عبدالرازق بحق الأستاذ الأول لهذه الفلسفة في تاريخنا المعاصر.

كان رئيس مدرسة كما أشرت من قبل، وكون جيلاً من باحثين ودارسين عمرت بهم كلياتنا الجامعية، وأفادت منهم الجامعات العربية الناشئة في الأقطار الأخرى حرص على أن يعود أبناءه - ومنهم من لم يمر بالدرس الأزهرى - على دراسة المتون والنصوص وفي ذلك مافيه من صقل، ومحاولة استخلاص للمعاني في مدلولاتها الصحيحة، واستطاع كثير من تلاميذه - في ضوء هذا - أن يكون له أسلوب عربى سليم بجانب تمكنه من لغة أجنبية، وما كان أحبه إلى تلاميذه، كانوا يعدونه جميعاً أباهم الروحى، ولا أشك في أنه كان يعاونهم مادعت إلى ذلك حاجة، وكل أصدقائه يعرفون أن شئون الدنيا كانت هيئة عليه، وأذكر أنها ألت بأحد زملاتنا ملمة، وفكرت هيئة التدريس بكلية الآداب في أن تقف إلى جانبه، وبدأنا نتذاكر سوياً فيما ينبغى أن تقدمه، واتفقنا على نسبة مئوية من مرتبنا الشهرى ولم يدهشنى أن يهمس مصطفى عبد الرازق في أذنى قائلاً : هل تعرف كم مرتبى ؟ وكنت على يقين من أنه لا يعنى بهذه الأمور. وواضح أنه كان يسأل عن مرتبه لكى يقول بنسبة محترمة.

اشتركتنا في الدرس، وفي مناقشة الرسائل الجامعية، وكنا دائماً على اتفاق

تام، وأريد به في أخريات حياته أن يرشح لمشيخة الجامع الأزهر، وكان القانون ينص بأن الترشيح مقصور على هيئة كبار العلماء، ولم يكن مصطفى عبد الرازق واحداً منهم، وقصد إلى التعديل القانون لكى يفتح له الباب، وكنت عضواً في لجنة مجلس الشيوخ التي عرض عليها هذا التعديل، وطوال حياتي البرلمانية كنت أرفض التعديلات القانونية المصنوعة التي تدفع إليها غاية خاصة، فلم أقر التعديل المقترح، برغم إقرار أغلبية اللجنة له، وأعترف بأن هذا لم يؤثر بشيء في صلتى بمصطفى عبد الرازق، بل لقد كنت على موعد للغداء معه في بيته في هذا اليوم نفسه، ولم يعرض الصديق الكريم لهذا الموضوع بحال، ولعله قال لنفسه فيما بعد : ليت اللجنة لم تقرر التعديل بعد أن عانى في مشيخة الأزهر ما عانى.

هذا هو «مصطفى عبد الرازق» الكريم والوفى.

وثالثهم: طه حسين الذي عشت معه في معركة الشعر الجاهلى قبل سفرى إلى أوروبا دون أن أتصل به أو ألقاه، وكنت أشعر منذ ذلك التاريخ أنه قصد بحديثه عن الشعر الجاهلى أن يوجه الأنظار إلى النقد والتمحيص، وأن يطبق في ميدان الأدب الشك الذى طبقه ديكارت في ميدان الفكر والنظر.

وجاء لقاؤنا لأول مرة في «هولندا» حيث عقد مؤتمر للمستشرقين عام اثنين وثلاثين، وحرصت على أن أشترك فيه، وعلى مائدة الغداء في أول يوم من أيام هذا المؤتمر جلست إلى جانب طه حسين، وبدأ يحدثنى باللغة الفرنسية، وأحسست بأنه قصد إلى اختبار لدرجة معرفتى بهذه اللغة، وقد عشت معها من قبل نحو ثلاث سنوات، وأحسست بأنه اطمأن إلى مارغب في معرفته، وبعد أعوام ثلاثة التقينا في كلية الآداب، وكان عميدها الذى

رسم لنفسه صورة من الدرس الجامعي ما أحوجنا أن نستعيدها كاملة، وأن نأخذ أنفسنا بها، درس يقوم على الطالب والأستاذ معا، وقد كان طه حسين يرى بأن طلاب الدرس الجامعي ينبغي أن يثقفوا تثقيفاً واقعياً في مرحلة التعليم العام، وقد وجه النظر إلى هذا كما أشرت من قبل في «إصلاح التعليم الثانوي»، بقدر حبه لتلاميذه كان جاداً كل الجد في محاسبتهم على أعمالهم، ولم يتردد قط في مكافأة المحسن منهم وبهذا حقق الطرف الثاني من قضية التعليم الجامعي وهو طرف الأستاذ الذي يعطى ويناقش.. ويعترض ويحلل.. ويطلب إلى طلابه وتلاميذه أن يناقشوه ويجادلوه، وكون هذا جيلاً من الجامعيين الذين كانت لهم أقدارهم في تاريخ حياتنا الجامعية طوال نصف القرن الماضي، كان أستاذ الأدب العربي الذي أراد به أن يكون أدبياً سهلاً صافياً واضحاً معبراً رسم لذلك النموذج الحي فيما كتب وألف.. أو فيما درس وحاضر، وكانت محاضراته العامة حدثاً علمياً تشد إليه الرحال من مختلف المدن المصرية، بل من بعض البلاد العربية.. ولم تزخر قاعة «إيورت» بالجامعة الأمريكية بجمهورها يوماً مثلما زخرت بعشاق طه حسين، تخيرت من أعوانه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب من أطعانت نفسه إليه، وجمع أسرة وقيادة كانت من أحسن القيادات، وإلى جانب هذا الجهد الجامعي الذي أقامه على دعائم من الماضي والحاضر حاول أن يربط الجامعة المصرية بالهيئات العلمية في العالم شرقاً وغرباً، فحرص على أن يشترك في مؤتمرات المستشرقين، وأن يشترك بعض زملائه من كبار الأساتذة والباحثين، وقد أراد بي يوماً أن أشترك في مؤتمر نظمته اليونسكو في الهند عام واحد وخمسين لبحث القضية التالية «الثقافة بين الشرق والغرب» وقد أفدت من هذه التجربة فائدة عظيمة ربطتني بأوساط ثقافية مختلفة في أوروبا وفي شرق آسيا وإلى جانب عنايته بالحاضر ومشاكله لم

يفغل عن الماضي فكان من العاملين على إحياء التراث أدبياً وعلماً وفلسفة، فقاد حركة إحياء لأدب المعرى بمناسبة ذكراه.. واشترك معى فى إخراج موسوعة ابن سينا الكبرى، وهى كتاب الشفاء ليكون إسهاماً من جانب مصر فى الذكرى الألفية للفيلسوف الكبير، ولم يفته أن يحدد الجزء الأول من هذا الكتاب وعنوانه «المدخل» الذى طبع فى المطابع الأميرية، وعرض فى مهرجان بغداد فى العام التالى بمناسبة هذه الذكرى.. ويوم أن كان وزيراً للمعارف وجه بعض البعث للبحث عن تراثنا المنسى فى مدن الخليج، واهتدينا فى اليمن إلى مخطوط له شأنه فى تاريخ الفكر المعتزلى وهو أجزاء من كتاب «المغنى» للقاضى عبد الجبار أمام المعتزلة المتأخرين.. وأراد بى مرة أخرى أن أقود حركة هذا الإحياء.. ويوم أن قصرت وزارة المعارف عن القيام بواجبها فى هذا المضمار استطاع أن يستعين بزميل كريم آخر هو المرحوم «أحمد حسن الباقورى» الذى كان وزيراً للأوقاف حينذاك.. ولم يتردد فى أن يقف من خيراتها مبلغاً لهذا الإحياء.. ونأسف أنا لم نضع يدنا على كتاب المغنى كاملاً، ولم نحصل فيه على أصول متعددة ومع ذلك حرصنا على إخراجه لأنه يلقى أضواء كثيرة على الفكر المعتزلى، ولانزال نأمل فى أن نجد بقايا لهذا التراث المعتزلى العظيم. ومن حسن الحظ أن إخواننا فى اليمن السعيد يحاولون اليوم بالتعاون مع مصر إخراج الكتاب القيم فى صورته الكاملة.

هذا هو «طه حسين» الجامعى أما طه حسين المجمعى فذلك موضوع آخر جدير بأن يعالج فى استقلال.

ورابعهم : أحمد أمين، وصلتى به أسبق وأقدم، تتلمذت له فى أخريات العقد الثانى من هذا القرن بمدرسة القضاء الشرعى، وماكان أجداها من

تلمذة، أفدت منها ما أفدت علماً وسلوكاً، وكان للسلوك في رأى أحمد أمين شأن خاص لا يقل عن شأن العلم والمعرفة، ولا غرابة فقد كان أستاذاً للأخلاق، تتلمذ لعاطف بركات كلنا يعرف ما كان عليه عاطف بركات من حزم وقيادة جادة حكيمة، وبدا لنا جميعاً أن أحمد أمين من أقرب تلاميذه إليه.. وقد حببه في الثقافة الغربية بقدر تعمقه في الثقافة الإسلامية، ودفعه لأن يتعلم الإنجليزية في سن متقدمة وكان أحمد أمين باختصار خلال السنوات التي قضيتها في مدرسة القضاء المثل الذي حاولت ما استطعت أن أحتذيه، ولازلت أذكر مقالاً له نشر في إحدى المجلات بعنوان «سياحتان في مكبتين» ووجه النظر فيه بخاصة إلى حرص الغربيين على الدقة وحسن الترتيب وسلامة العرض، في حين أن المكتبة العربية أشبه ماتكون بمخزن لكتب منها إلى أى شىء آخر، وما كان يتردد أحمد أمين في أن يوجه أنظارنا نحو المأكل والملبس، وآداب اللياقة في التعامل مع الناس، ولم أره ثانية إلا عام اثنتين وثلاثين وتسعمائة وألف في باريس هذه المرة، وأسعدنى أنه قبل دعوتى إلى طعام غداء في المنزل الذى كنت أقيم فيه، وكم أسعده ما أحس به في هذا المنزل من هدوء وسكينة، ملاحظاً أن في هذا ما يعنى على درسى وبحثى، ويوم أن قمت بالتدريس في كلية الآداب عام خمس وثلاثين تجددت صلتنا مرة أخرى، وأصبحت زميلاً لأحمد أمين وإن لم أنس أستاذيته بحال، وراقى مشروعه في سبيل خدمة الحياة الإسلامية الفكرية والأدبية والسياسية بالتعاون مع زميلين كريمين هما طه حسين وعبد الحميد العبادى.

وكان أساس هذا المشروع أن يقوم أحمد أمين بالتأريخ للفكر الإسلامى.. ويتولى طه حسين التأريخ للأدب العربى ويضطلع «عبد الحميد العبادى» بالجانب السياسى، وليت هؤلاء الثلاثة تابعوا الشوط خطوة

بخطوة ولكن «تقدرون وتضحك الأقدار» فحالت أعباء عمادة الكلية دون طه ومتابعة السير، وعجلت المنية بعبد الحميد العبادى فلم تتح له فرصة العطاء المتصل، أما أحمد أمين فقد أخرج للطلاب والباحثين سلسلة من كتب في فجر الإسلام وضحاها وظهره لاتزال مرجعاً يقول عليه، وكم قدرت الجهد الذى بذله في هذا المضمار وأنا وثيق الصلة بكثير مما وقف عليه من مصادر، وما اعتمد عليه من مؤلفات، قضت عليه بأن يلزم داره في ساعات طويلة، وأن يكب على القراءة والكتابة بانتظام، وكان لذلك أثره على نظره وصحته.

وأبت الحياة النيابية إلا أن تبعدنى عن كلية الآداب، ولكنها لم تحرمنى من زمالة أخرى لأحمد أمين في لجنة التأليف والترجمة والنشر، وهذا عمل جليل آخر كان أحمد أمين رائده ومغذيه بانتظام، وما كان أشبه هذه اللجنة بوزارة أهلية للثقافة جمعت بين خيار المثقفين الذين حرصوا على أن يعطوا تأليفاً وترجمة، وأن يغذوا الفكر المعاصر بغذاء متصل في كتبهم ومؤلفاتهم وضموا إليها صحفاً أسبوعية أو نصف شهرية كمجلة «الرسالة» ومجلة «الثقافة» وسيكون لنا حديث أطول وأوسع عن هذه اللجنة.

ومن حسن حظى أنى نعمت عام ست وأربعين بزمالة أخرى لأحمد أمين في «مجمع اللغة العربية» وهو الذى استقبلنى فيه مع تسعة آخرين من الأعضاء الجدد سماهم جميعاً «العشرة الطيبة» وترجع هذه التسمية إليه فلم يقل بها أحد من قبل فى استقبال مجعنين آخرين، والحديث عن «أحمد أمين» المجمعى أفسح وأوسع من أن تفى به سطور قليلة فى هذه المناسبة.

* * *